

الرقم: 230 /292

التاريخ: 2025/1/19

حضرات السادة رؤساء نقابات وجمعيات أصحاب العمل المحترمين
عمان - الأردن.

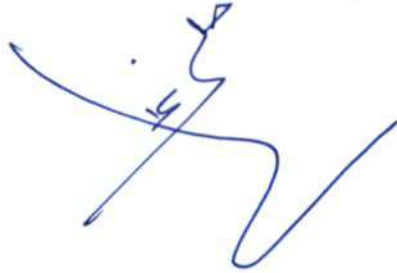
الموضوع : النظام المعدل لنظام المصاريف والمخصصات والإستهلاك والإعفاءات لسنة 2025.

تحية طيبة وبعد،

تُهدي غرفة تجارة عمان سعادتكم أطيب تحياتها، وأرجو أن أرفق لسعادتكم نسخة عن النظام رقم (2) لسنة 2025 [النظام المعدل لنظام المصاريف والمخصصات والإستهلاك والإعفاءات لسنة 2025] والذي يقرأ مع النظام رقم (55) لسنة 2015 المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً (والمرفق صورة عنه)، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (5972) الصادر بتاريخ 2025/1/16، والذي بدأ العمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، للتعلم بالإطلاع والتعميم على منتسبيكم حسب ما ترونه مناسباً.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والإحترام ،،،

خليل محمد الحاج توفيق
رئيس مجلس الإدارة



لم ارط
R X

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢) لسنة ٢٠٢٥

نظام معدل لنظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والإعفاءات

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المصاريف والمخصصات
والاستهلاك والإعفاءات لسنة ٢٠٢٥) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥)
لسنة ٢٠١٥ ، المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي
وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة (ج) اليها
بالنص التالي :-

ج-١- لغايات تنزيل المصاريف المبينة في الفقرتين (أ) و (ب)
من هذه المادة تعتمد الفاتورة الإلكترونية الصادرة
عن برنامج الفوترة الوطني الإلكتروني أو عن برنامج
تم ربطه ببرنامج الفوترة الوطني الإلكتروني وفقا لنظام
تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها النافذ من المشتريات
المحلية من السلع والخدمات.

٢- تسري أحكام هذه الفقرة اعتباراً من ٢٠٢٥/٤/١ .

٢٠٢٤/١٢/٢١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
الدكتور جعفر عبد الفتاح حسان

نائب رئيس الوزراء ووزير
الخارجية وشؤون المقترين
أيمن حسين عبد الله الصقدي

وزير
المياه والري
المهندس رائد مظفر رفعت ابوالسعود

وزير
الأشغال العامة والإسكان
المهندس أحمد ماهر حمدي توفيق ابو السمن

وزير
الإدارة المحلية
المهندس وليد محي الدين سليمان المصري

وزير
الاتصال الحكومي
الدكتور محمد حسين سعد المومني

وزير
العدل
الدكتور ياسم سمير شحادة التلهوني

وزير
السياحة والآثار
لينا مظهر حسن عناب

وزير
الزراعة
المهندس خالد موسى شحادة الحنيفات

وزير
الصناعة والتجارة والتموين
يعرب فلاح مفلح القضاة

وزير
الطاقة والثروة المعدنية
الدكتور صالح علي حامد الخرابشة

وزير
دولة للشؤون الاقتصادية
مهند شحادة خليل خليل

وزير
دولة
الدكتور أحمد علي خليف العويدي

وزير التربية والتعليم
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور عزمي محمود مفلح محافظمة

وزير
الاستثمار
المهندس مثنى حمدان عليان غرايبية

وزير
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الدكتور محمد أحمد مسلم الخلايلة

وزير
الداخلية
مازن عبد الله هلال الفراية

وزير
الصحة
الدكتور فراس إبراهيم ارشيد الهواري

وزير
التممية الاجتماعية
وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى

وزير
البيئة
الدكتور معاوية خالد محمد الرديدة

وزير
دولة للشؤون الخارجية
الدكتورة نانسى أحمد إبراهيم نمروقة

وزير
التخطيط والتعاون الدولي
زينتة زيد رشاد طوقان

وزير
النقل
المهندسة وسام وليد توفيق التهموني

وزير
الشؤون السياسية والبرلمانية
عبد المنعم صالح شحادة العودات

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد الله نوفان السعود العدوان

وزير
دولة للشؤون القانونية
الدكتور فياض ملفي عقيل القضاة

وزير
العمل
خالد محمود محمد البكار

وزير
المالية
الدكتور عبد الحكيم موسى عبد القادر الشبلي

وزير
الثقافة
مصطفى نصر مصطفى الرواشدة

وزير
دولة لتطوير القطاع العام
الدكتور خير عبد الله عياد أبو صعيك

وزير
الشباب
المهندس بيزن حسين سليمان الشديقات

وزير
الاقتصاد الرقمي والريادة
المهندس سامي عيسى عيد سميرات



مركز عدالة للمعلومات القانونية
ADALEH Center for Legal Information
Info@Adaleh.Info

نظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والاعفاءات وتعديلاته رقم 55 لسنة 2015
المنشور على الصفحة 6329 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5347 بتاريخ 2015/7/1
صادر بموجب الفقرة 1 من المادة 77 من قانون ضريبة الدخل وتعديلاته رقم 34 لسنة 2014

المادة 1

يسمى هذا النظام (نظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والإعفاءات لسنة 2015) ويعمل به اعتبارا من 1 / 2015.

المادة 2

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

القانون : قانون ضريبة الدخل .

الوزير : وزير المالية .

الدائرة : دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

الضريبة : ضريبة الدخل .

المكلف : كل شخص ملزم بدفع الضريبة أو اقتطاعها أو توريدها وفق أحكام القانون .

الدخل الإجمالي : دخل المكلف من جميع مصادر الدخل الخاضعة للضريبة .

المصاريف المقبولة : المصاريف والنفقات التي انفقت أو استحققت كليا وحصرها خلال الفترة الضريبية لغايات إنتاج

دخل خاضع للضريبة التي يجوز تنزيلها من الدخل الإجمالي وفق أحكام القانون .

الدخل الخاضع للضريبة : ما يتبقى من الدخل الإجمالي بعد تنزيل المصاريف المقبولة والخسارة المدورة من الفترات

الضريبية السابقة والإعفاءات الشخصية والتبرعات على التوالي .

الأصول الرأسمالية : الأصول التي يتم شراؤها أو المستأجرة تمويلها أو تلك التي بحوزة المكلف على سبيل التملك

حالا أو مالا لغايات الاحتفاظ بها لأكثر من سنة والتي لا تباع ولا تشتري ضمن النشاط الاعتيادي للمكلف .

الفترة الضريبية : الفترة التي تحتسب الضريبة على أساسها وفق أحكام القانون .

الإقرار الضريبي : تصريح بالدخل والمصاريف والإعفاءات والضريبة المستحقة يقدمه الشخص وفق النموذج المعتمد

من الدائرة .

البنك : الشركة المرخصة لممارسة الأعمال المصرفية في المملكة وفق أحكام قانون البنوك .

المحكمة : المحكمة المختصة وفق أحكام القانون .

المادة 3

الباب الأول

أحكام تنزيل المصاريف المقبولة وإجراءاته

- أ. تنزل من الدخل الإجمالي للمكلف من كل مصدر دخل خاضع للضريبة المصاريف المقبولة المتعلقة به خلال الفترة الضريبية وفق أحكام القانون وهذا النظام .
- ب. تنزل المصاريف المقبولة بما لا يزيد على (50%) من الدخل الإجمالي المحتسب وفقا لنسب الأرباح القائمة التي تصدر بموجب نظام الإقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح والتعليمات الصادرة بمقتضاه وذلك للمكلفين غير الملزمين بتنظيم السجلات والمستندات خلافا لأحكام الفقرتين (أ) و (د) من المادة (23) من القانون.

المادة 4

الفصل الأول

مخصصات البنوك

- أ. تنزل للبنك مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي يرصدها البنك وفق أحكام قانون البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- ب. يشترط لتنزيل المخصصات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة أن تتعلق بتسهيلات ائتمانية سبق وان تم احتساب عوائدها ضمن الدخل الإجمالي للبنك .

المادة 5

لا يجوز تنزيل ما يلي :

- أ. احتياطي المخاطر المصرفية العامة .
- ب. مخصص تدني التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة.
- ج. مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة والتي لم يتم تخصيصها لكل عميل على حدة.
- د. مخصصات التسهيلات الائتمانية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التي نشأت قبل سنة 2000.

المادة 6

- أ. تتم معالجة الديون الهالكة المقبولة ضريبيا والتي تم تكوين مخصصات لها في مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة المقبولة ضريبيا والمتعلقة بتلك الديون ولكل دين على حدة ، وتتم معالجة الفروقات فيما بينها ضمن قائمة الدخل في السنة التي اعتبر فيها الدين هالكا.
- ب. تتم معالجة الديون الهالكة المقبولة ضريبيا والتي لم يتم تكوين مخصصات لها ، في قائمة الدخل في الفترة الضريبية التي اعتبر فيها الدين هالكا .

المادة 7

- أ. تضاف للدخل الإجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي تم تنزيلها إذا تم إلغاؤها أو تخفيضها في فترة ضريبية وذلك في الفترة الضريبية التي تم فيها الإلغاء أو التخفيض.
- ب. لا تضاف مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لم يتم قبول تنزيلها ضريبيا في فترات ضريبية سابقة للدخل الإجمالي إذا تم إلغاؤها أو تخفيضها في أي فترة ضريبية لاحقة .

المادة 8

لغايات هذا الفصل :

- أ. تعامل جميع حسابات العميل (المدين) وحسابات كفيله وحدة واحدة لدى البنك الواحد .
- ب. تلغى صفة الدين غير العامل لجميع حسابات العميل لدى البنك الواحد إذا تضمنت حسابات العميل وحسابات كفيله دينا عاملا لدى البنك نفسه ولا تعتبر المخصصات المتعلقة بحسابات العميل من المصاريف المقبولة ضريبيا .

المادة 9

يلتزم البنك بتقديم كشف يبين فيه التفاصيل المتعلقة بمخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة خلال الفترة الضريبية ولكل دين على حدة وفق النموذج الذي يصدر عن الدائرة لهذه الغاية .

الفصل الثاني

مخصص الديون المشكوك فيه للمكلفين والشركات عدا البنوك وشركات التأمين والذين يلتزمون بتنظيم السجلات والمستندات أصوليا

المادة 10

تعني كلمة (المخصص) الواردة في هذا الفصل لغايات تنزيلها من الدخل الإجمالي ، المبالغ التي يرصدها المكلفون والشركات عدا البنوك وشركات التأمين ، الملتزمون بتنظيم السجلات والمستندات والبيانات المالية أصوليا مقابل أرصدة حسابات المدينين المتعلقة بالنشاط الخاضع للضريبة التي مضى على استحقاقها مدة لا تقل عن سنة بتاريخ نهاية الفترة الضريبية .

المادة 11

يشترط لقبول المخصص المشمول بهذا الفصل تنظيم سجلات ومستندات وبيانات مالية معدة وفق معايير المحاسبة الدولية ومدققة من محاسب قانوني على أن يتعلق هذا المخصص بديون نشأت عن فترة قبل مسك الحسابات أو بديون نشأت قبل سنة 2015 .

المادة 12

- أ. لا يخضع للضريبة المخصص الذي تم إلغاؤه أو تخفيضه ضمن قائمة الدخل ولم يتم قبوله ضريبيا في أي فترة ضريبية سابقة .
- ب. يتم إظهار المخصص المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بكشوف يبين فيها اسم المدين ومبلغ الدين الذي تم تكوين ذلك المخصص له .

المادة 13

- أ. يعتبر نفقة مقبولة ضريبيا المخصص المكون للديون التي نشأت اعتبارا من 1/1/2015 وتعثرت وذلك شريطة إعداد كشف بأعمار الديون المشكوك فيها يبين فيه اسم المدين وتاريخ بداية الدين وتاريخ الاستحقاق وتاريخ آخر تسديد ومبلغ الدين الأصلي ونسبة المخصص وقيمتة وعنوان المدين وملخص الإجراءات المتبعة وفي كل الأحوال يجب مصادقة المحاسب القانوني على هذا الكشف .
- ب. يتم قبول المخصص السنوي ضريبيا والوارد في هذا الفصل من أرصدة حسابات المدينين وبما لا يزيد على النسب التالية :

1. (50%) من الأرصدة التي مضى على استحقاقها مدة سنة وأقل من سنتين .
2. (100%) من الأرصدة التي مضى على استحقاقها مدة سنتين ولغاية ثلاث سنوات .
- ج. يتوقف تكوين المخصص بعد السنة الثالثة على استحقاق الدين .
- د. يستثنى من المخصص المقبول ضريبيا ما يتعلق بحسابات المدينين في الحالات التالية :
1. إذا منح أي من المدينين أي تسهيلات جديدة أو تمت معه أي عملية بيع أو قدمت إليه أي خدمة بعد توقفه عن الدفع .
2. إذا قام أي من المدينين بتسديد أي مبالغ لا تقل عن (50%) من رصيد الدين .
- هـ. يجب أن لا تزيد قيمة المخصص المقبول لكل فترة ضريبية في جميع الأحوال على (1%) من أرصدة حسابات المدينين في نهاية السنة المتعلقة بالنشاط الخاضع للضريبة .

تعديلات المادة :

- هكذا اصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب النظام المعدل رقم 116 لسنة 2015 .

المادة 14

- مع مراعاة أحكام المادة (13) من هذا النظام :
- أ. يلزم المكلفون الذين يشملهم هذا الفصل من الفئات المعفاة من ضريبة الدخل إعفاء كليا أو جزئيا بموجب القانون أو أي قانون آخر بتكوين مخصص للديون المشكوك فيها وبما لا يقل عن النسب المشار إليها في الفقرة (ب) من المادة (13) من هذا النظام وذلك من بداية فترة الإعفاء الضريبي ويقبل ضريبيا من هذا المخصص الذي تم تكوينه خلال هذه الفترة وبمقدار نسبة الخضوع الجزئي للضريبة .
- ب. يقبل ضريبيا من المخصص الذي تكوينه بعد انتهاء فترة الإعفاء وتعلق بديون نشأت خلالها وبمقدار نسبة

الخضوع للضريبة خلال تلك الفترة شريطة الالتزام بأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة 15

- أ. يتم تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها المقبول ضريبيا بقيمة الديون الهالكة المقبولة ضريبيا وفقا لأحكام القانون والتي سبق تكوين مخصص لها .
- ب. مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة تتم معالجة الفرق بين الديون الهالكة والمخصص المتعلق بها ضمن قائمة الدخل في تلك السنة لمصادر الدخل غير المعفاة ضريبيا .
- ج. لا تقبل الديون الهالكة التي تزيد على قيمة المخصص المكون لها سابقا والتي تتعلق بمصادر الدخل المعفاة ضريبيا .

المادة 16

لا تقبل ضريبيا المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها والتي أصبحت ديونا هالكة وفي هذه الحالة تنطبق عليها أحكام الفقرة (و) من المادة (6) من القانون .

المادة 17

مع مراعاة أحكام المادتين (13) و(15) من هذا النظام ، في حال توقف الشركة من غير البنوك وشركات التأمين عن العمل نهائيا أو تمت تصفيتها أو توقف المكلف الذي يمك حسابات أصولية عن العمل نهائيا أو توقف عن مسك الحسابات الأصولية يضاف رصيد المخصصات التي تم قبولها ضريبيا إلى الدخل الخاضع للضريبة للشركة أو لذلك المكلف في سنة التوقف عن العمل نهائيا أو في السنة الأخيرة من سنوات التصفية أو سنة التوقف عن مسك الحسابات الأصولية .

المادة 18

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (13) من هذا النظام في حال اندماج الشركة من غير البنوك وشركات التأمين في شركة أخرى يضاف رصيد المخصصات المقبولة ضريبيا والواردة في حسابات الشركة المندمجة إلى رصيد مخصصات الشركة الدامجة وتصبح جزءا منها في سنة الاندماج مع الاستمرار في تصنيفها كما كانت عليه بتاريخ الاندماج .

الفصل الثالث

الديون الهالكة

المادة 19

يجري تنزيل الديون الهالكة التي سبق احتسابها ضمن دخل المكلف الإجمالي وفي حال تم تحصيل الدين الهالك أو أي جزء منه بعد تنزيله تتم إضافة المبلغ الذي تم تحصيله إلى الدخل الإجمالي في الفترة الضريبية التي تم تحصيله

فيها .

المادة 20

- يعتبر هالكا أي دين أو أي جزء منه لم يعد ممكنا استيفاءؤه في حال إثبات المكلف أي من الحالات التالية :
- أ. صدور قرار قضائي قطعي بإفلاس المدين وكفيله أو إعسارهما .
 - ب. إجراء المدين الصلح الوافي .
 - ج. وفاة المدين دون تركة تكفي لسداد ديون المدين كليا أو جزئيا .
 - د. اختفاء المدين أو سفره وانقطاع أخباره لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ سفره أو تاريخ الإعلام عن اختفائه مع عدم وجود أموال تكفي لسداد ديون المدين كليا أو جزئيا .
 - هـ. استفاد الدائن جميع الوسائل القانونية المتاحة لتحصيل الدين .
 - و. الحالات التي يقرر مجلس الوزراء لأسباب مبررة وللفترة التي يحددها في قراره.

تعديلات المادة :

- هكذا اصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب النظام المعدل رقم 15 لسنة 2024 .

المادة 21

- أ. تنزل الديون الهالكة التي صدرت بها أحكام قضائية وتعذر تنفيذها في دوائر التنفيذ بالكامل دفعة واحدة .
- ب. يتم تنزيل الديون الهالكة من غير الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة بما لا يتجاوز مائة ألف دينار أو (25%) من الدخل الصافي للفترة الضريبية أيهما أكثر .
- ج. لغايات هذه المادة تعني عبارة (الدخل الصافي) ما يتبقى من الدخل الإجمالي بعد تنزيل المصاريف المقبولة قانونا وذلك بعد تنزيل الديون الهالكة الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة وقبل تنزيل الديون الهالكة الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة 22

- أ. يشترط لتنزيل الديون الهالكة المشمولة بأحكام هذا الفصل أن يلتزم المكلف بتنظيم السجلات والمستندات اللازمة وفق أحكام القانون ونظام الإقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح الصادر بمقتضاه .
- ب. يقوم المكلف بتقديم المعلومات المتعلقة بالديون الهالكة وفق النموذج الذي يصدر عن الدائرة .
- ج. في جميع الأحوال وفي حال وجود كفيل للدين المطلوب اهلاكه لا يعتبر ذلك الدين هالكا إلا بعد استفاد جميع الوسائل القانونية لتحصيل قيمته من الكفيل .

المادة 23

مع مراعاة أحكام المادتين (13) و(19) من هذا النظام :
 أ. تعالج الديون الهالكة المقبولة ضريبيا في المخصصات المتعلقة بها والتي تم تكوينها قبل 31/12/2014 وتم قبولها ضريبيا .

ب. تعالج الديون الهالكة المقبولة ضريبيا للمكلفين والشركات عدا البنوك وشركات التأمين والملتزمين بتنظيم السجلات والبيانات أصوليا في المخصصات المتعلقة بها والتي تم تكوينها بعد 1/1/2015 وتم قبولها ضريبيا .

الفصل الرابع**الضرائب والرسوم المدفوعة على أنشطة المكلف الخاضعة للضريبة****المادة 24**

تقبل الضرائب والرسوم المدفوعة على أنشطة المكلف الخاضعة للضريبة باستثناء المبالغ المدفوعة تعويضا مدنيا وفق أحكام أي قانون .

الفصل الخامس**نفقات الضيافة والسفر****المادة 25**

أ. تنزل النفقات الفعلية للضيافة التي يتكبدها المكلف في المملكة في سبيل إنتاج الدخل الإجمالي بما لا يزيد على (1%) من دخل المكلف الإجمالي أو أربعين ألف دينار للفترة الضريبية أيهما اقل مهما تعددت مصادر الدخل .
 ب. تشمل المبالغ المسموح بتنزيلها وفق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أي مبالغ تدفع للموظف بدل الضيافة .
 ج. يسمح بتنزيل نفقات السفر الفعلية التي يتكبدها المكلف لمصلحة العمل .

الفصل السادس**نفقات التسويق والبحث العلمي والتطوير والتدريب****المادة 26**

تعني نفقات التدريب نفقات الدورات التدريبية التي يتكبدها المكلف لتدريبه وتدريب موظفيه لغايات العمل على أن لا تزيد مدة الدورة التدريبية على ستة أشهر ، ولا يشمل ذلك البعثات التي يكون الهدف منها الحصول على درجة علمية .

المادة 27

يسمح بتزليل المصاريف المقبولة من نفقات التسويق والبحث العلمي والتطوير والتدريب إذا كان إنفاقها من مسؤولية المكلف حصراً .

الباب الثاني مخصصات شركات التأمين

المادة 28

تطبق أحكام هذا الباب على شركات التأمين التي تقوم بممارسة أعمال التأمين المختلفة داخل المملكة .

المادة 29

لغايات هذا الباب تقبل المخصصات التالية :

- أ. مخصص الأقساط غير المكتسبة .
- ب. مخصص الادعاءات المبلغة تحت التسوية .
- ج. المخصص الحسابي .

المادة 30

أ. تعني عبارة (مخصص الأقساط غير المكتسبة) المبلغ الذي ترصده شركة التأمين في نهاية الفترة الضريبية لمقابلة الالتزامات التي قد تنشأ خلال الفترة المتبقية لعقود التأمين المبرمة خلال الفترة الضريبية الحالية وتنتهي خلال الفترة الضريبية التالية .

ب. يتم احتساب مخصص الأقساط غير المكتسبة على النحو التالي :

$$\text{قيمة عقد التأمين - حصة معيدي التأمين} \times \frac{\text{عدد الأيام المتبقية لعقد التأمين}}{\text{365 يوما}}$$

ج. على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة يتم احتساب مخصص الأقساط غير المكتسبة لأعمال التأمين ضد أخطار النقل بنسبة (30%) من قيمة أقساط عقود التأمين السارية بتاريخ نهاية الفترة الضريبية بعد استبعاد حصة معيدي التأمين .

المادة 31

أ. تعني عبارة (مخصص الادعاءات المبلغة تحت التسوية) المبلغ الذي ترصده شركة التأمين في نهاية الفترة الضريبية لمقابلة الالتزامات التي قد تنشأ عن حوادث وقعت خلال الفترة الضريبية الحالية وتم التبليغ عنها ولم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها عند نهاية هذه الفترة .

ب. يتم احتساب مخصص الادعاءات المبلغة تحت التسوية باعتماد القيمة الحقيقية المقدرة من خبير معتمد لهذه

- الغاية للمطالبات المقدمة من المؤمن لهم مطروحا منها حصة معيدي التأمين .
ج. لا يقبل صافي مخصص ادعاءات تحت التسوية للحوادث غير المبلغ عنها .

المادة 32

- أ. تعني عبارة (المخصص الحسابي) الفرق بين قيمة الالتزامات المحتملة حتى نهاية فترة عقد التأمين على الحياة والقيمة الحالية للأقساط غير المسددة .
ب. يتم اعتماد قيمة المخصص الحسابي كما هي مقدرة من الخبير الاكتواري المعتمد لهذه الغاية ، وللمدقق التأكد من صحة هذا التقدير .

المادة 33

- يراعى عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة لشركات التأمين ما يلي :
- أ. أن يضاف إلى الدخل الخاضع للضريبة ، صافي مخصص الأقساط غير المكتسبة وصافي مخصص الادعاءات المبلغة تحت التسوية ، وصافي المخصص الحسابي والتي تم تنزيلها من الدخل خلال الفترة الضريبية السابقة .
ب. 1. أن ينزل من الدخل الخاضع للضريبة ، صافي مخصص الأقساط غير المكتسبة وصافي مخصص الادعاءات المبلغة تحت التسوية وصافي المخصص الحسابي والتي تم تكوينها في نهاية الفترة الضريبية الحالية بعد استبعاد حصة معيدي التأمين .
2. لا يجوز أن يزيد صافي هذه المخصصات على المعلن في حسابات شركة التأمين .
ج. تعني عبارة (صافي مخصص) لغايات هذه المادة المخصص مطروحا منه حصة معيدي التأمين .

المادة 34

- يتم احتساب المخصصات المشار إليها في هذا الباب لكل فرع من فروع التأمين على حدة .

المادة 35

- لغايات تطبيق أحكام هذا الباب تلزم شركات التأمين بتقديم كشوف تفصيلية يمكن من خلالها تدقيق المخصصات المشار إليها في هذا الباب .

الباب الثالث

استهلاك الأصول الرأسمالية وإطفاء الأصول المعنوية ومصاريف التنقيب عن المصادر الطبيعية

المادة 36

- ينزل للمكلف مصروف استهلاك الأصول الرأسمالية وإطفاء الأصول المعنوية ومصاريف التنقيب عن المصادر الطبيعية المستعملة لغايات إنتاج دخل خاضع للضريبة خلال الفترة الضريبية شريطة أن يقدم للدائرة تفصيلات الاستهلاك وفق النموذج الذي تصدره الدائرة لهذه الغاية وذلك تحت طائلة عدم قبول تنزيل هذا المصروف في حال

عدم تقديمه هذا النموذج .

المادة 37

1. مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، يتم احتساب المبالغ المسموح بتنزيلها بموجب المادة (36) من هذا النظام بطريقة القسط الثابت ووفق النسب المئوية المبينة في الجدول رقم (1) الملحق بهذا النظام .
2. تستهلك مصاريف التنقيب عن المصادر الطبيعية وفق المعادلة المشار إليها في الجدول رقم (1) الملحق بهذا النظام على أن تحدد الكميات المقدر إنتاجها أو استخراجها من خبير معتمد لهذه الغاية.
ب. للمكلف الحق في:

1. زيادة النسب المئوية المبينة في الجدول رقم (1) الملحق بهذا النظام بما لا يتجاوز ثلاثة أمثال تلك النسب، شريطة الثبات في نسب الاستهلاك إلى حين استهلاك قيمة الأصل كاملاً، وتستثنى من ذلك الأبنية وكذلك الماكينات والآلات وغيرها من الأصول الرأسمالية الثابتة التي تدخل المملكة بصورة إدخال مؤقت.
2. تخفيض النسب المئوية المبينة في الجدول رقم (1) الملحق بهذا النظام وله ان يقرر عدم إجراء تنزيل الاستهلاك في أي فترة ضريبية، شريطة الثبات في نسب الاستهلاك، دون أن يؤثر ذلك على حقه في استهلاك الكلفة الأصلية لأي أصل بالكامل وفق أحكام هذا النظام شريطة أن لا يساهم تخفيض الاستهلاك أو عدم تنزيهه في تخفيض رصيد الخسارة المدور للفترة الضريبية اللاحقة وأن لا يتمتع المشروع أو النشاط أو الدخل المتعلق به الاستهلاك بإعفاء كلي أو جزئي من الضريبة أو بتخفيض ضريبي أقل مما هو وارد في المادة (11) من القانون ويتوجب على المكلف في هذه الحالة التقيد بالنسب المحددة في هذا النظام.
- ج. على الرغم مما ورد في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة يحق للنشاط الاقتصادي الذي يتمتع بإعفاء كلي أو جزئي وفق قانون الاستثمار زيادة النسب المبينة في الجدول رقم (1) الملحق بهذا النظام بما في ذلك استهلاك الأصل كاملاً خلال الفترة الأولى لبداية الإنتاج الفعلي .
- د. يتم احتساب استهلاك الأصل الرأسمالي الذي ادخل في خدمة الإنتاج في النصف الأول من الفترة الضريبية عن سنة كاملة والذي ادخل في خدمة الإنتاج في النصف الثاني من الفترة الضريبية عن نصف سنة .

تعديلات المادة :

- هكذا اصبحت هذه المادة بعد الغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب النظام المعدل رقم 70 لسنة 2016 حيث كان نصها السابق كما يلي :
- ب. للمكلف الحق في الاستهلاك المتسارع من خلال زيادة النسب المئوية المبينة في الجدول رقم (1) الملحق بهذا النظام وبما لا يتجاوز ثلاثة أمثال تلك النسب ، شريطة الاستمرار في الاستهلاك المتسارع إلى حين استهلاك قيمة الأصل كاملاً ، وتستثنى من حكم هذه الفقرة الماكينات والآلات وغيرها من الأصول الرأسمالية الثابتة التي تدخل المملكة بصورة إدخال مؤقت .

المادة 38

يراعى في إجراء التنزيل المنصوص عليه في المادة (37) من هذا النظام ما يلي :

أ. لا يجوز للمكلف استهلاك قيمة الأرض وأي أصول رأسمالية أخرى لا تفقد قيمتها مع مرور الزمن .

ب. لا يجوز للمكلف المطالبة بتنزيل استهلاك أصول رأسمالية أو إطفاء أصول معنوية تزيد نسبتة أو مقداره على ما ورد في النموذج المنصوص عليه في المادة (36) من هذا النظام والذي قام بتقديمه .

ج. يجب أن لا يزيد على قيمة الأصل مجموع ما ينزل مقابل الاستهلاك والإطفاء بموجب القانون وهذا النظام وقوانين ضريبة الدخل السابقة وتعليمات الاستهلاك الصادرة بمقتضاها .

المادة 39

أ. تستهلك التكلفة الأصلية للأبنية بما فيها تكلفة الطرق والساحات في مشاريع الاستثمار المشترك للمستثمر على عدد سنوات العقد بالتساوي .

ب. يعتبر دخلا لمالك الأرض الدخل المتأتي له من المشروع الاستثماري المشترك ويحاسب عنه بعد انتهاء سنوات العقد وعلى دفعات سنوية لا تزيد على خمس سنوات وفق المعادلة التالية :

التكلفة الأصلية للأبنية × عدد السنوات المتبقية من عمر الأصل × 2% .

المادة 40

أ. يعتبر استهلاك الأبنية المستعملة لغايات إنتاج الدخل الخاضع للضريبة من المصاريف المقبولة وتحتسب على أساس رصيد تكلفتها الأصلية .

ب. يتم احتساب رصيد التكلفة الأصلية للأبنية المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على النحو التالي :

التكلفة الأصلية للبناء بتاريخ 31/12/1995 وكما هي محددة في الفقرة (ج) من هذه المادة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم حتى 31/12/1995 مضروبا بنسبة الاستهلاك المئوية التي كانت معتمدة للأبنية في القوانين الضريبية السابقة حسب صنف كل بناء ومن واقع الملحق رقم (1) في الجدول رقم (2) الملحق بهذا النظام .

ج. تحدد التكلفة الأصلية للأبنية المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من واقع السجلات والمستندات ، وفي حال عدم توافرها تحدد نوعية البناء ومساحته وتاريخ إنشائه من واقع رخصة الإنشاءات أو إذن الأشغال أو أي وقائع أخرى بالاسترشاد بالملحق رقم (2) من الجدول رقم (2) الملحق بهذا النظام للسنوات من 1945 إلى 1995 .

الباب الرابع

أحكام وشروط إعفاء دخل الأشخاص والجهات من الضريبة

المادة 41

يشترط لإعفاء دخل الأحزاب والنقابات والهيئات المهنية بما فيها الغرف التجارية والصناعية أن تكون غاياتها بمقتضى تسجيلها أو ترخيصها ذات نفع عام وان تهدف إلى خدمة المجتمع وان لا تهدف إلى تحقيق الربح وان يقتصر إنفاق الدخل المتحقق من نشاطها الذي تمارسه على تحقيق أهدافها وغاياتها وان لا يسمح قانون أو نظام أي منها بتوزيع الدخل المتحقق لها على أعضائها كليا أو جزئيا وبأي صورة كانت .

المادة 42

يشترط لإعفاء دخل الجمعيات التعاونية والجمعيات الأخرى والمؤسسات الدينية أو الخيرية أو الثقافية أو التربوية أو الرياضية أو الصحية المسجلة والمرخصة قانوناً داخل المملكة من عمل لا يستهدف الربح ، تحقق ما يلي :

أ. أن تكون غاياتها بمقتضى تسجيلها أو ترخيصها ذات نفع عام وان تهدف إلى خدمة المجتمع وان لا تهدف إلى تحقيق الربح .

ب. أن يقتصر إنفاق الدخل المتحقق من نشاطها الذي تمارسه على أهدافها وغاياتها وان لا يسمح قانون أو نظام أي منها بتوزيع الدخل المتحقق لها على أعضائها كلياً أو جزئياً وبأي صورة كانت .

ج. أن تتول ملكية موجوداتها عند حلها أو تصفيتها وفق التشريع أو النظام الداخلي الذي ينظم عملها إلى أي جهة من الجهات المعفاة المنصوص عليها في هذه المادة أو إلى أي وزارة أو دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية أو عامة أو بلدية في المملكة .

المادة 43

يشترط لإعفاء دخل الشركة المعفاة المسجلة وفقاً لقانون الشركات ما يلي :

- أ. أن يكون رأسمالها وأموالها المستثمرة من المملكة .
- ب. أن لا يكون الدخل المتأتي لها قد نشأ كلياً أو جزئياً عن أموال أو ودائع من المملكة .
- ج. أن تتناول أعمالها خارج المملكة وان لا تمارس أي نشاط داخل المملكة بما في ذلك إبرام العقود .
- د. أن لا يتأتي لها أي دخل من مصادر الدخل الخاضعة للضريبة وفقاً للقانون .

المادة 44

يشترط لإعفاء دخل الشركة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح المسجلة وفقاً لقانون الشركات ما يلي :

- أ. أن تكون غاياتها بمقتضى تسجيلها ذات نفع عام وتهدف إلى خدمة المجتمع دون تحقيق أي منفعة شخصية .
- ب. أن يقتصر إنفاق الدخل المتحقق من نشاطها الذي تمارسه على تحقيق أهدافها وغاياتها وان لا يتم توزيع الدخل المتحقق لها على أعضائها كلياً أو جزئياً وبأي صورة كانت .
- ج. أن تلتزم بأحكام قانون الشركات وفي حال التصفية تقوم بتوزيع أموالها وموجوداتها المتبقية على النحو التالي :
1. يرد إلى الشركاء والمساهمين مقدار حصصهم المدفوعة فعلاً في رأسمال الشركة عند التأسيس وإذا كانت أموال الشركة وموجوداتها اقل من رأس المال المدفوع فترد حسب نسبة مشاركة كل منهم في رأس المال .
 2. إذا زادت أموال الشركة وموجوداتها على رأسمالها ، فتحول إلى صندوق دعم البحث العلمي أو إلى مؤسسات عامة أو إلى شركات لا تهدف إلى تحقيق الربح أو جمعيات ذات غايات مماثلة بقرار من الشركاء أو من الهيئة العامة للشركة عند التصفية الاختيارية حسب مقتضى الحال وبموافقة مراقب عام الشركات وبقرار من المحكمة المختصة عند التصفية الإلزامية .

المادة 45

لغايات تطبيق الإعفاء الوارد في هذا الباب تلزم الجهات المنصوص عليها في المواد (41) و(42) و(43) و(44) من هذا النظام بما يلي :

- أ. تنظيم السجلات والمستندات والبيانات المالية اللازمة وفق أحكام القانون والنظام الصادر بمقتضاه ، وتقديمها مع الإقرار الضريبي للدائرة في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من الشهر الرابع التالي لنهاية فترتها الضريبية .
- ب. اقتطاع الضريبة وتوريدها وفق أحكام المادة (12) من القانون وتعليمات الاقتطاع .
- ج. تزويد الدائرة بأسماء موردي السلع والخدمات والمتعهدين الفرعيين الذين تتعامل معهم من أربعة مقاطع وعناوينهم الكاملة والمبالغ المستحقة لهم وفق النموذج المعتمد من الدائرة .

المادة 46

أ. تفقد أي جهة من الجهات المنصوص عليها في المواد (41) و(42) و(43) و(44) من هذا النظام حقها في الإعفاء في أي من الحالات التالية :

1. إبرام هذه الجهة أي عقد أو اتفاقية مع أي شخص بمن في ذلك أعضاؤها إذا تضمن ذلك العقد أو تلك الاتفاقية ما يعتبر تهرباً ضريبياً أو معاملة تصرف وهمية أو مصطنعة وفق أحكام القانون.
2. ارتكاب هذه الجهة لأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة (66) من القانون أو مخالفتها أحكام هذا النظام .

ب. تحاسب الجهة التي فقدت حقها في الإعفاء تطبيقاً للفقرة (أ) من هذه المادة ، عن الدخل المتحقق لها عن الفترة أو الفترات الضريبية قبل وقوع المخالفة وذلك في الفترة الضريبية التي اكتشفت فيها تلك المخالفة .

المادة 47

يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

26/5/2015